

Final Project 1

Code: MGM 496-PMG496

Project Template

Faculty of Management
Midocean University

دور التكنولوجيا المالية (FinTech) في تعزيز كفاءة الاستثمار: دراسة
ميدانية على المستثمرين في المملكة العربية السعودية.

أسم الطالب
هاشم اكرم عشقي

مشروع تخرج- 1
كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف
د. عبد الرحيم نادر
عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

التاريخ- الفصل الدراسي

2026

جدول المحتويات

1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	4
1.1. المقدمة	5
1.2. مشكلة الدراسة	6
1.2.1. فجوات على المستوى النظري	6
1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي	7
1.3. أهمية الدراسة	8
1.3.1. على المستوى النظري:	8
1.3.2. على المستوى التطبيقي:	8
1.4. أسئلة الدراسة	9
1.5. أهداف الدراسة	10
1.6. فرضيات الدراسة	11
1.7. نموذج الدراسة	11
1.8. منهجية الدراسة	12
1.9. الدراسة الميدانية	14
1.10. مخطط المشروع المقترح	15
الفصل الثاني: الدراسات السابقة	16
2.1. المقدمة	16
2.2. المتغير المستقل: التكنولوجيا المالية (FinTech)	16
تمهيد	16
أولاً: مفهوم التكنولوجيا المالية	17

17.....	ثانياً: أهمية التكنولوجيا المالية.
18.....	ثالثاً: أهداف التكنولوجيا المالية.
19.....	رابعاً: أبعاد التكنولوجيا المالية.
20.....	خامساً: الدراسات السابقة المرتبطة بالتكنولوجيا المالية.
22.....	2.3. المتغير التابع: كفاءة الاستثمار.
22.....	تمهيد.
23.....	أولاً: مفهوم كفاءة الاستثمار.
23.....	ثانياً: أهمية كفاءة الاستثمار.
24.....	ثالثاً: أهداف كفاءة الاستثمار.
25.....	رابعاً: أبعاد كفاءة الاستثمار.
26.....	خامساً: الدراسات السابقة المرتبطة بكفاءة الاستثمار (باللغة العربية).
28.....	2.4. العلاقة بين المتغير المستقل (التكنولوجيا المالية) والمتغير التابع (كفاءة الاستثمار).
30.....	2.5. الخاتمة.

1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1. المقدمة

شهد العالم خلال العقدین الأخيرین تحولات جوهرية في بنية النظام المالي العالمي، نتيجة التطور المتسارع في تقنيات المعلومات والاتصالات وظهور ما يُعرف بالتكنولوجيا المالية (FinTech)، التي أعادت تشكيل الطريقة التي تُقدَّم بها الخدمات المالية وتُدار بها الاستثمارات. ولم تعد المؤسسات المالية التقليدية المصدر الوحيد لتقديم هذه الخدمات، بل ظهرت نماذج أعمال جديدة تعتمد على الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة وتقنية سلسلة الكتل (Blockchain) والحوسبة السحابية، مما أحدث تحولاً نوعياً في كفاءة الأسواق المالية وسرعة تنفيذ العمليات الاستثمارية وخفض تكاليفها. (Zeidy, 2022)

وتُعدّ كفاءة الاستثمار من أهم المؤشرات التي تعكس قدرة المستثمرين والمؤسسات على توجيه الموارد المالية نحو الفرص الأكثر جدوى، وتجنّب الإفراط أو القصور في الاستثمار. وقد أثبتت الدراسات الحديثة أن التكنولوجيا المالية تسهم في تحسين كفاءة الاستثمار من خلال تقليص فجوة المعلومات بين الأطراف، وتخفيف القيود التمويلية، وتعزيز الشفافية، وتمكين المستثمرين من اتخاذ قرارات مبنية على بيانات لحظية ودقيقة، فضلاً عن دورها في الحد من التحيزات السلوكية التي تؤثر عادةً في قرارات الاستثمار. (Lv & Xiong, 2022)

وفي السياق ذاته، أظهرت الأبحاث أن تبني التكنولوجيا المالية ينعكس إيجابياً على الكفاءة التشغيلية للمؤسسات المالية، ويُحسّن من إدارة المخاطر، ويعزّز الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة التي كانت تعاني تاريخياً من صعوبة الوصول إلى مصادر التمويل التقليدية، مما يجعل التكنولوجيا المالية أداةً فاعلة في توسيع نطاق الشمول المالي ودعم الاستثمار المنتج. (Huang, 2022)

وعلى المستوى الإقليمي، تُعدّ المملكة العربية السعودية من أبرز الدول التي تبنت التكنولوجيا المالية بوصفها رافداً استراتيجياً للتحوّل الاقتصادي الذي تنشده رؤية المملكة 2030، إذ أطلقت برنامج تطوير القطاع المالي الذي يستهدف وصول عدد شركات التقنية المالية إلى 525 شركة بحلول عام 2030، وخلق ما يقارب 18 ألف وظيفة في هذا القطاع، مع توفير بيئة تنظيمية مرنة عبر "مختبر التقنية المالية (Fintech Sandbox)" الذي يشرف عليه البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية، ما أسهم في تنامي حجم الاستثمارات الجريئة

في القطاع لتتجاوز 2.33 مليار ريال في عام 2025 (Financial Sector 2025 – Vision 2030 Development Program, 2024).

ورغم النمو المتسارع للتكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية، فإن مدى تأثيرها الفعلي في تعزيز كفاءة الاستثمار لدى المستثمرين الأفراد لا يزال بحاجة إلى مزيد من الدراسة الميدانية، خاصةً في ظل تباين مستويات الوعي المالي والثقافة الرقمية بين فئات المستثمرين، واختلاف درجات تقبلهم للأدوات المالية الحديثة كمنصات التداول الذكية، والمستشارين الآليين (Robo-Advisors)، وتطبيقات إدارة الثروات الرقمية. ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتلقي الضوء على الدور الذي تؤديه التكنولوجيا المالية في تعزيز كفاءة الاستثمار لدى المستثمرين في المملكة العربية السعودية، ومحاولة سدّ الفجوة المعرفية حول هذا الموضوع في البيئة المحلية (Sajid et al., 2023).

1.2. مشكلة الدراسة

تشكّل التكنولوجيا المالية إحدى أبرز القوى الدافعة لتحول الأسواق المالية المعاصرة، إذ يُتوقع منها أن تسهم في تحسين قرارات الاستثمار وتقليل المخاطر وتعزيز العوائد. غير أن نتائج الدراسات السابقة جاءت متباينة فيما يخص العلاقة بين التكنولوجيا المالية وكفاءة الاستثمار، فبينما أكدت بعض الدراسات وجود علاقة إيجابية قوية بينهما، أشارت دراسات أخرى إلى أن هذا الأثر مشروط بعوامل وسيطة كالوعي المالي والبيئة التنظيمية ومستوى التبني التقني. وفي السياق السعودي، ورغم النمو السريع لقطاع التقنية المالية في إطار رؤية 2030، تظل هناك ندرة في الدراسات الميدانية التي تختبر هذه العلاقة من منظور المستثمر الفرد، الأمر الذي يُبرز الحاجة إلى دراسة علمية تسدّ هذا الفراغ المعرفي وتُقدّم أدلة تجريبية ملموسة من البيئة السعودية.

1.2.1. فجوات على المستوى النظري

تتمثل الفجوات النظرية التي رصدها الباحث في عدة جوانب، أبرزها أن معظم الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين التكنولوجيا المالية وكفاءة الاستثمار أُجريت في بيئات اقتصادية مختلفة عن البيئة السعودية، كالصين والدول الأوروبية وبعض الأسواق الناشئة (Lv & Xiong, 2022؛ Wu et al., ؛ Huang, 2022؛

(2023)، مما يجعل تعميم نتائجها على السياق السعودي محل تساؤل بسبب اختلاف البنية التشريعية والثقافة الاستثمارية ودرجة النضج التقني للمستثمرين.

كما أن غالبية الأدبيات السابقة ركزت على أثر التكنولوجيا المالية في كفاءة الاستثمار من منظور المؤسسات والشركات (Corporate Investment Efficiency)، دون التعمق الكافي في دراسة هذا الأثر من زاوية المستثمر الفرد، رغم أن المستثمرين الأفراد يمثلون شريحة واسعة ومؤثرة في السوق المالية السعودية. وأشار (Li & Wang, 2025) إلى وجود حاجة لمزيد من البحث في استراتيجيات الاستثمار الفردية المرتبطة بأصول التكنولوجيا المالية.

علاوةً على ذلك، يلاحظ الباحث وجود تباين في الإطار النظري المستخدم لتفسير العلاقة بين التكنولوجيا المالية وكفاءة الاستثمار، إذ تعتمد بعض الدراسات على نظرية عدم تماثل المعلومات، في حين تستند دراسات أخرى إلى نظرية التمويل السلوكي أو نموذج قبول التكنولوجيا (TAM)، مما يُحدث فجوة في تكامل هذه النظريات ضمن إطار موحد يفسر السلوك الاستثماري في بيئات التقنية المالية الحديثة (Sajid et al., 2023).

1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي

على المستوى التطبيقي، تتمثل الفجوة الأبرز في ندرة الدراسات الميدانية التي تناولت تأثير التكنولوجيا المالية على كفاءة الاستثمار لدى المستثمرين في المملكة العربية السعودية تحديداً، رغم التحولات الكبيرة التي يشهدها القطاع المالي السعودي في ظل رؤية 2030 وتتامي عدد شركات التقنية المالية ومنصات التداول الإلكتروني والمستشارين الآليين.

كذلك، تفتقر البيئة السعودية إلى دراسات تقيس الأثر المباشر لاستخدام أدوات التكنولوجيا المالية المختلفة (كتطبيقات التداول، وتقنيات الذكاء الاصطناعي في إدارة المحافظ، ومنصات التمويل الجماعي) على جودة قرارات الاستثمار وتقليل التحيزات السلوكية لدى المستثمرين الأفراد، إذ تنصبّ معظم الجهود البحثية المحلية على وصف القطاع وتطوره دون قياس الأثر التطبيقي على سلوك المستثمر.

وأخيرًا، يلاحظ الباحث غيابًا واضحًا للدراسات التي تربط بين مستوى الوعي بالتكنولوجيا المالية والثقة بها من جهة، وكفاءة قرارات الاستثمار من جهة أخرى، في بيئة سعودية تتسم بتنامي أعداد المستثمرين الأفراد المنضمين حديثًا للسوق المالية السعودية (تداول)، مما يستدعي إجراء بحث ميداني يكشف هذه العلاقة ويُقدم توصيات عملية لتعزيزها.

السؤال الرئيسي للدراسة:

ما دور التكنولوجيا المالية (FinTech) في تعزيز كفاءة الاستثمار لدى المستثمرين في المملكة العربية السعودية؟

1.3. أهمية الدراسة

1.3.1. على المستوى النظري:

- تُسهم هذه الدراسة في إثراء الأدب الإداري والمالي العربي بإطار نظري متكامل يربط بين مفهومي التكنولوجيا المالية وكفاءة الاستثمار، وهو ربط لا يزال محدودًا في المكتبة العربية مقارنةً بالأدبيات الغربية والآسيوية.
- تُقدّم الدراسة إضافةً علمية من خلال دمج عدة نظريات مفسّرة للظاهرة (نظرية عدم تماثل المعلومات، ونموذج قبول التكنولوجيا، ونظرية التمويل السلوكي) في إطار تحليلي موحد يُمكن البناء عليه في الدراسات المستقبلية.
- تُسدّ الفجوة البحثية المتعلقة بدراسة كفاءة الاستثمار من منظور المستثمر الفرد وليس فقط من منظور الشركات والمؤسسات، وهو توجهٌ دعت إليه عدد من الدراسات الحديثة.
- تفتح هذه الدراسة آفاقًا بحثية جديدة أمام الباحثين لاستكشاف متغيرات وسيطة ومعدّلة في العلاقة بين التكنولوجيا المالية وكفاءة الاستثمار، كالوعي المالي الرقمي، والثقة في الأنظمة الذكية، والثقافة الاستثمارية.

1.3.2. على المستوى التطبيقي:

- تستمدّ الدراسة أهميتها التطبيقية من حداثة موضوعها وارتباطه المباشر بمستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030، ولا سيما برنامج تطوير القطاع المالي الذي يستهدف جعل المملكة مركزاً إقليمياً للتقنية المالية.
- توفر نتائج الدراسة معلومات قيّمة للمستثمرين الأفراد في المملكة، تساعد على فهم كيفية توظيف أدوات التكنولوجيا المالية لتحسين قراراتهم الاستثمارية ورفع كفاءتها وتقليل المخاطر.
- تقدّم الدراسة توصيات عملية لشركات التقنية المالية ومنصات التداول الرقمية في المملكة، حول الكيفية التي يمكنهم من خلالها تطوير خدماتهم بما يلبي احتياجات المستثمرين ويعزز ثقتهم.
- تُفيد الجهات التنظيمية والإشرافية، كالبنك المركزي السعودي (ساما) وهيئة السوق المالية، في تطوير الأطر التشريعية والرقابية التي تدعم نموّ القطاع وتحمي حقوق المستثمرين في الوقت ذاته.
- تُسهم الدراسة في رفع مستوى الوعي بأهمية التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق الشمول المالي وتمكين شرائح جديدة من المجتمع من ممارسة الاستثمار بكفاءة.

1.4. أسئلة الدراسة

السؤال الرئيسي: ما دور التكنولوجيا المالية (FinTech) بأبعادها المختلفة في تعزيز كفاءة الاستثمار لدى المستثمرين في المملكة العربية السعودية؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما أثر المدفوعات الرقمية على تعزيز كفاءة الاستثمار لدى المستثمرين في المملكة العربية السعودية؟
2. ما أثر منصات التمويل الجماعي (Crowdfunding) على تعزيز كفاءة الاستثمار لدى المستثمرين في المملكة العربية السعودية؟
3. ما أثر تقنية سلسلة الكتل (Blockchain) والعملات الرقمية على تعزيز كفاءة الاستثمار لدى المستثمرين في المملكة العربية السعودية؟
4. ما أثر المستشارين الآليين (Robo-Advisors) والذكاء الاصطناعي على تعزيز كفاءة الاستثمار لدى المستثمرين في المملكة العربية السعودية؟

5. ما أثر تحليلات البيانات الضخمة (Big Data Analytics) على تعزيز كفاءة الاستثمار لدى

المستثمرين في المملكة العربية السعودية؟

6. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المستثمرين حول دور التكنولوجيا المالية في تعزيز كفاءة

الاستثمار تُعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة الاستثمارية)؟

1.5 أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي: تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر التكنولوجيا المالية (FinTech) بأبعادها (المدفوعات الرقمية، منصات التمويل الجماعي، تقنية سلسلة الكتل والعملات الرقمية، المستشارون الآليون والذكاء الاصطناعي، تحليلات البيانات الضخمة) على المتغير التابع كفاءة الاستثمار في المملكة العربية السعودية.

الأهداف الفرعية:

1. التعرف على المفهوم النظري للتكنولوجيا المالية (FinTech) وأبعادها وتطبيقاتها في القطاع الاستثماري السعودي.

2. تحديد مستوى إدراك المستثمرين السعوديين لأدوات وتطبيقات التكنولوجيا المالية.

3. قياس أثر المدفوعات الرقمية في تسريع وترشيد القرارات الاستثمارية وتعزيز كفاءتها.

4. تحليل أثر منصات التمويل الجماعي في توسيع فرص الاستثمار وتحقيق التنوع.

5. الكشف عن دور تقنية سلسلة الكتل والعملات الرقمية في تعزيز الشفافية وتقليل تكاليف المعاملات الاستثمارية.

6. تقييم أثر المستشارين الآليين والذكاء الاصطناعي في تحسين جودة القرار الاستثماري وتقليل التحيزات السلوكية.

7. دراسة أثر تحليلات البيانات الضخمة في تعزيز التنبؤ بحركة الأسواق واتخاذ قرارات استثمارية أكثر كفاءة.

8. الكشف عن الفروق في آراء المستثمرين وفق المتغيرات الديموغرافية.

9. تقديم توصيات ومقترحات عملية لصانعي القرار والجهات التنظيمية (كهيئة السوق المالية والبنك المركزي السعودي) لتعزيز توظيف التكنولوجيا المالية بما يخدم رؤية المملكة 2030.

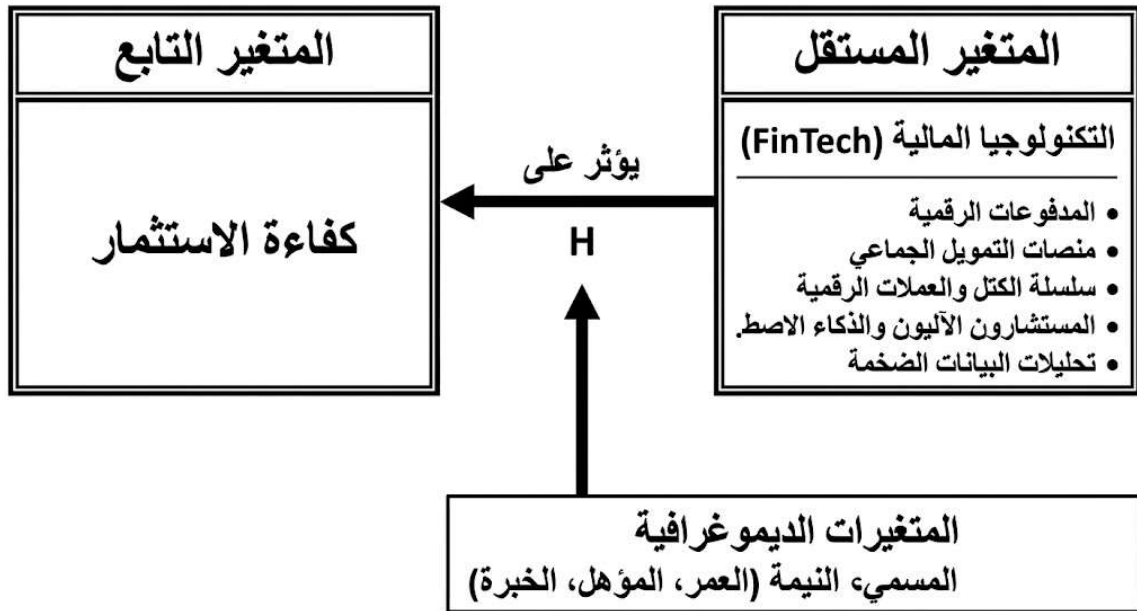
1.6. فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: (H0) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتكنولوجيا المالية (FinTech) بأبعادها مجتمعةً على تعزيز كفاءة الاستثمار لدى المستثمرين في المملكة العربية السعودية.

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

- H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمدفوعات الرقمية على تعزيز كفاءة الاستثمار.
- H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لمنصات التمويل الجماعي على تعزيز كفاءة الاستثمار.
- H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتقنية سلسلة الكتل والعملات الرقمية على تعزيز كفاءة الاستثمار.
- H04: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمستشارين الآليين والذكاء الاصطناعي على تعزيز كفاءة الاستثمار.
- H05: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتحليلات البيانات الضخمة على تعزيز كفاءة الاستثمار.
- H06: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المستثمرين حول دور التكنولوجيا المالية في تعزيز كفاءة الاستثمار تُعزى للمتغيرات الديموغرافية.

1.7. نموذج الدراسة



1.8. منهجية الدراسة

سوف يعتمد الباحث في هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، وذلك لكونه المنهج الأنسب لطبيعة الدراسة التي تسعى إلى وصف الظاهرة المدروسة (دور التكنولوجيا المالية في تعزيز كفاءة الاستثمار) وتحليل العلاقة بين متغيراتها. وسيقوم الباحث بجمع البيانات الأولية من خلال أداة الاستبانة الإلكترونية التي سوف تُوزَّع على عينة من المستثمرين في المملكة العربية السعودية، إلى جانب مراجعة الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

كما سوف يستخدم الباحث الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار الفرضيات والإجابة على أسئلة الدراسة، وذلك عبر برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وسوف تُصاغ النتائج والتوصيات في ضوء ما يتم التوصل إليه من مخرجات التحليل الإحصائي، بما يخدم الأهداف العلمية والتطبيقية للدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المستثمرين في المملكة العربية السعودية، حيث تشير إحصاءات هيئة السوق المالية السعودية إلى أن أعداد المستثمرين في السوق المالية السعودية (تداول) تجاوزت (5,000,000)

مستثمر. ونظرًا لصعوبة حصر المجتمع بالكامل، سوف يعتمد الباحث على أسلوب العينة الميسرة (Convenience Sample).

وسوف يقوم الباحث بتوزيع الاستبانة على عينة قوامها (384) مفردة، وهو الحجم الأدنى الموصى به إحصائيًا وفق معادلة (Krejcie & Morgan) للمجتمعات كبيرة الحجم عند مستوى ثقة (95%) وهامش خطأ (5%). وسوف يقوم الباحث بتوزيع (420) استبانة تحسبًا لحالات عدم الاسترداد أو الاستبانات غير الصالحة للتحليل الإحصائي.

مصادر جمع البيانات:

سوف يعتمد الباحث على مصدرين رئيسيين لجمع البيانات:

- المصادر الثانوية: وتشمل الكتب والمراجع العلمية، والدوريات والمجلات المحكمة، والرسائل الجامعية، والتقارير الصادرة عن هيئة السوق المالية والبنك المركزي السعودي (ساما)، وقاعدة بيانات فينتك السعودية. (Fintech Saudi)
- المصادر الأولية: وسوف تُجمع البيانات الأولية من خلال أداة الاستبانة الإلكترونية التي سيصممها الباحث خصيصًا لأغراض هذه الدراسة.

أدوات الدراسة:

سوف يعتمد الباحث على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، وستُصمم وفق مقياس ليكرت الخماسي، وتتكون من ثلاثة أقسام: الأول يتناول البيانات الديموغرافية، والثاني يقيس أبعاد المتغير المستقل، والثالث يقيس المتغير التابع.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

سوف يستخدم الباحث برنامج (SPSS) لتحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية التالية: التكرارات والنسب المئوية، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات، معامل ارتباط

بيرسون، تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضيات، اختبار (T-Test) وتحليل التباين الأحادي (ANOVA) لدراسة الفروق.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على بحث دور التكنولوجيا المالية (FinTech) بأبعادها الخمسة في تعزيز كفاءة الاستثمار.
- **الحدود المكانية:** المملكة العربية السعودية.
- **الحدود البشرية:** المستثمرون في السوق المالية السعودية.
- **الحدود الزمانية:** العام (2026م).

أداة الدراسة (عدد الفقرات):

المتغير	عدد الفقرات
المدفوعات الرقمية	4
منصات التمويل الجماعي	4
سلسلة الكتل والعملات الرقمية	4
المستشارون الآليون والذكاء الاصطناعي	4
تحليلات البيانات الضخمة	4
المتغير التابع: كفاءة الاستثمار (أحادي المحور)	10
الإجمالي	30 فقرة

1.9. الدراسة الميدانية

سوف يقوم الباحث بتنفيذ الجانب الميداني للدراسة من خلال تصميم الاستبانة الإلكترونية عبر منصة (Google Forms)، وعرضها على مجموعة من المحكمين الأكاديميين لتقييم صدقها الظاهري، ثم إجراء دراسة استطلاعية على عينة مبدئية قوامها (30) مفردة للتأكد من ثبات الأداة. وبعد ذلك سَتُوزَع الاستبانة على

عينة الدراسة عبر القنوات الإلكترونية ومجموعات المستثمرين، ثم تُقرَّغ البيانات وتُحلَّل إحصائيًا، لتُستخلص النتائج وتُصاغ التوصيات في ضوءها.

1.10. مخطط المشروع المقترح

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة المقدمة – مشكلة الدراسة – أهمية الدراسة – أسئلة الدراسة – أهداف الدراسة – فرضيات الدراسة – نموذج الدراسة – منهجية الدراسة – حدود الدراسة – مصطلحات الدراسة.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

- المبحث الأول: التكنولوجيا المالية: (FinTech) المفهوم، النشأة، الأهمية، والأبعاد.
- المبحث الثاني: كفاءة الاستثمار: المفهوم، المؤشرات، والعوامل المؤثرة فيها.
- المبحث الثالث: واقع التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030.
- المبحث الرابع: الدراسات السابقة والتعقيب عليها.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها الميدانية منهج الدراسة – مجتمع وعينة الدراسة – أداة الدراسة – صدق وثبات الأداة – الأساليب الإحصائية.

الفصل الرابع: عرض نتائج الدراسة وتحليلها ومناقشتها تحليل البيانات الديموغرافية – الإجابة على أسئلة الدراسة – اختبار الفرضيات – مناقشة النتائج.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات والمقترحات ملخص النتائج – التوصيات – الدراسات المستقبلية المقترحة.

قائمة المراجع والملاحق.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

2.1. المقدمة

يُعدّ هذا الفصل ركيزة أساسية في البناء المعرفي للدراسة الحالية، إذ يستعرض الإطار النظري والدراسات السابقة المرتبطة بمتغيرات البحث، بما يُتيح للباحث تكوين تصور شامل ومتكامل حول موضوع الدراسة، ويُسهّم في تحديد الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة إلى سدّها. وقد شهد القطاع المالي والمصرفي في العقد الأخير تحولات جوهرية نتيجة الثورة الرقمية المتسارعة، وظهور ما يُعرف بالتكنولوجيا المالية (FinTech) التي أعادت تشكيل ملامح الصناعة المالية وأنماط تقديم الخدمات، وأثّرت بشكل مباشر في قرارات الاستثمار وكفاءتها داخل المؤسسات والاقتصادات على حدّ سواء.

وفي ضوء ذلك، يتناول هذا الفصل عرضاً منهجياً لمفهوم التكنولوجيا المالية بوصفها المتغير المستقل، من حيث المفهوم والأهمية والأهداف والأبعاد، مع استعراض أبرز الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت هذا المتغير. كما يتناول مفهوم كفاءة الاستثمار بوصفه المتغير التابع، ويستعرض الدراسات السابقة المرتبطة به، وينتهي بتوضيح طبيعة العلاقة بين المتغيرين، ثم خاتمة تُلخّص أهم ما توصل إليه الفصل، بما يُمهّد لبناء الإطار التطبيقي للدراسة في المملكة العربية السعودية.

2.2. المتغير المستقل: التكنولوجيا المالية (FinTech)

تمهيد

تُشكّل التكنولوجيا المالية أحد أبرز إفرازات الثورة الصناعية الرابعة، وهي تمثّل التقاء عالمي التمويل والتكنولوجيا في منظومة متكاملة تُعيد تعريف طريقة تقديم الخدمات المالية وإدارتها. ولم تعد التكنولوجيا المالية مجرد أداة مساندة للقطاع المصرفي التقليدي، بل أصبحت محركاً رئيسياً للتحوّل الرقمي في الاقتصاد العالمي، ومنصةً تُتيح ابتكار نماذج أعمال جديدة تعتمد على المدفوعات الرقمية، والتمويل الجماعي، وتقنية سلسلة الكتل، والذكاء الاصطناعي، وتحليلات البيانات الضخمة. وقد أشارت دراسة غانم وصبح ووهدان (2025) إلى أن التكنولوجيا

المالية أضحت من أهم المحددات الحديثة لجودة الخدمات المصرفية ولاستدامة القطاع المالي في مواجهة التحديات المتسارعة.

أولاً: مفهوم التكنولوجيا المالية

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم التكنولوجيا المالية باختلاف الزوايا التي نظر إليها الباحثون. فيُعرّفها محمد ومحمد (2025) بأنها منظومة متكاملة من الابتكارات الرقمية التي تُوظف التقنيات الحديثة في تقديم الخدمات المالية والمصرفية بكفاءة وسرعة وتكلفة أقل، بما يُسهم في تعزيز الشمول المالي ورفع تنافسية المؤسسات المالية. في حين يُشير (Zeidy (2022 إلى أن التكنولوجيا المالية تُمثّل استخدام التكنولوجيا لتقديم حلول مالية مبتكرة، سواء تعلّق الأمر بالمدفوعات أو الإقراض أو الاستثمار أو إدارة الثروات، بما يُغيّر جوهر الصناعة المالية ويرفع من كفاءتها الاقتصادية.

ويُضيف محمد (2024) أن التكنولوجيا المالية تتجاوز كونها مجرد تطبيقات رقمية، لتُصبح فلسفة جديدة في إدارة المال والاستثمار تعتمد على البيانات والذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات، وهو ما يجعلها أداة استراتيجية لتعزيز المرونة الاقتصادية في مواجهة الأزمات. ومن هذا المنطلق يمكن القول إن التكنولوجيا المالية تُمثّل جسراً يربط بين الابتكار التكنولوجي والاحتياجات المالية المتنامية، وتُعيد رسم خريطة العلاقات بين مقدّمي الخدمات المالية والعملاء والمستثمرين.

ثانياً: أهمية التكنولوجيا المالية

تحتلّ التكنولوجيا المالية مكانة محورية في المنظومة الاقتصادية المعاصرة، إذ لم يعد يُنظر إليها بوصفها خياراً تكميلياً، بل ضرورة استراتيجية تفرضها متطلبات التحول الرقمي وتنامي المنافسة العالمية. وقد باتت أهميتها تتجلى في قدرتها على إحداث تحولات جوهرية في بنية الأسواق المالية، وفي أنماط سلوك المستهلكين والمستثمرين على حد سواء.

ويُشير غانم وصبح ووهدان (2025) إلى أن أهمية التكنولوجيا المالية تتجلى في عدة محاور، أبرزها: أولاً، أنها ترفع من جودة الخدمات المصرفية عبر تقليل زمن تقديم الخدمة ورفع درجة دقتها؛ وثانياً، أنها تُعزّز

الشمول المالي من خلال الوصول إلى شرائح واسعة من المجتمع كانت مستبعدة من النظام المالي التقليدي؛ وثالثاً، أنها تُخفّض التكاليف التشغيلية للمؤسسات المالية بشكل ملحوظ نتيجة الأتمتة والاعتماد على الحلول السحابية.

ويرى محمد ومحمد (2025) أن أهمية التكنولوجيا المالية تتمثل في كونها أداة لتعزيز الابتكار في الخدمات المالية والمصرفية، وتسهم في رفع القدرة التنافسية للمصارف، وتتيح تطوير منتجات مالية جديدة تلبي احتياجات مختلف الفئات. كما يُضيف محمد (2024) أن التكنولوجيا المالية تُعدّ ركيزةً لتعزيز المرونة الاقتصادية، إذ تُتيح للمؤسسات والدول القدرة على التكيف مع الأزمات المالية والاقتصادية عبر توفير قنوات بديلة للتمويل والاستثمار وإدارة المخاطر.

ومن جانب آخر، يؤكد Zeidy (2022) أن التكنولوجيا المالية تسهم في رفع كفاءة الاقتصاد الكلي من خلال: تحسين آليات تخصيص الموارد المالية، وتعزيز الشفافية في المعاملات، وخفض تكاليف الوساطة المالية، ودعم النمو الاقتصادي المستدام. ويشير Wu و Bai و Chen (2023) إلى أن أهمية التكنولوجيا المالية تكمن أيضاً في قدرتها على تحسين الكفاءة المالية على المستويين الجزئي والكلي، وفي دعم عملية اتخاذ القرار الاستثماري من خلال توفير البيانات الآنية والتحليلات المتقدمة.

ثالثاً: أهداف التكنولوجيا المالية

تتعدد الأهداف التي تسعى التكنولوجيا المالية إلى تحقيقها، وقد تباينت آراء الباحثين حولها بحسب السياق الذي تناولوها فيه. فيشير محمد ومحمد (2025) إلى أن التكنولوجيا المالية تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أبرزها: أولاً، تعزيز الابتكار في الخدمات المالية والمصرفية عبر تطوير منتجات وخدمات جديدة؛ وثانياً، تقديم خدمات مالية بأسعار تنافسية تُقلّل من العبء على العملاء؛ وثالثاً، رفع مستوى الأمان والموثوقية في المعاملات المالية عبر توظيف تقنيات التشفير وسلسلة الكتل.

كما يُشير غانم وصبح ووهدان (2025) إلى أن أهداف التكنولوجيا المالية تتمثل في: أولاً، تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدّمة للعملاء؛ وثانياً، رفع كفاءة العمليات الداخلية للمصارف من خلال الأتمتة؛ وثالثاً،

تعزيز رضا العملاء وولائهم عبر توفير تجربة رقمية سلسة ومتكاملة؛ ورابعاً، دعم الاستدامة المؤسسية للبنوك في ظل بيئة أعمال شديدة التنافسية.

ويرى Sajid و Ayub و Malik و (2023) Ellahi أن التكنولوجيا المالية تهدف إلى: أولاً، رفع الكفاءة التشغيلية للبنوك عبر تخفيض التكاليف وتحسين إدارة الموارد؛ وثانياً، إدارة المخاطر المالية بشكل أكثر فاعلية عبر التحليلات التنبؤية؛ وثالثاً، تحسين قدرة البنوك على تحمّل المخاطر بشكل مدروس. كما يُضيف Priyadarshi و Singh و Dawadi و Dixit و (2024) Prasad أن من أبرز أهداف التكنولوجيا المالية دعم قرارات الاستثمار في سوق رأس المال عبر تطبيقات ذكية تُقدّم للمستثمرين معلومات دقيقة وآنية، وتُساعدهم في بناء محافظ استثمارية أكثر كفاءة.

رابعاً: أبعاد التكنولوجيا المالية

تم تحديد أبعاد التكنولوجيا المالية في الدراسة الحالية بناءً على ما ورد في دراسة (2022) Zeidy ودراسة Li و (2025) Wang ودراسة غانم وصبح ووهذان (2025)، وذلك في خمسة أبعاد رئيسية تُغطّي أهم مجالات التكنولوجيا المالية المعاصرة، وهي: المدفوعات الرقمية، ومنصات التمويل الجماعي، وتقنية سلسلة الكتل والعملات الرقمية، والمستشارون الآليون والذكاء الاصطناعي، وتحليلات البيانات الضخمة.

البُعد الأول: المدفوعات الرقمية، ويُقصد بها منظومة الوسائل الإلكترونية التي تُتيح إجراء المعاملات المالية دون الحاجة إلى النقد التقليدي، وتشمل المحافظ الإلكترونية، وبطاقات الدفع اللاتلامسية، وتطبيقات التحويل الفوري بين الأفراد. وقد أسهمت المدفوعات الرقمية في تقليص زمن إتمام المعاملات، وخفض تكاليفها، وتعزيز الشمول المالي عبر إتاحة الوصول إلى الخدمات المالية للفئات غير المخدومة مصرفياً، مما ينعكس إيجابياً على قرارات الاستثمار وسرعة تنفيذها.

البُعد الثاني: منصات التمويل الجماعي، وهي منصات رقمية تجمع بين طالبي التمويل من رواد الأعمال والشركات الناشئة ومقدّمي التمويل من الأفراد والمؤسسات، وتُتيح تمويل المشاريع بأساليب مبتكرة تتجاوز

القنوات المصرفية التقليدية. وتلعب هذه المنصات دوراً حيوياً في توسيع قاعدة الفرص الاستثمارية، وتقليل الاعتماد على مصادر التمويل التقليدية، ودعم الاقتصاد التشاركي.

البُعد الثالث: تقنية سلسلة الكتل (Blockchain) والعملات الرقمية، وتُعدّ من أكثر تقنيات التكنولوجيا المالية ثورية، إذ تعتمد على دفتر أستاذ موزّع يُتيح تسجيل المعاملات بشكل شفاف وآمن دون الحاجة إلى وسيط مركزي. وتُسهم هذه التقنية في رفع درجة الشفافية، وتقليل مخاطر الاحتيال، وخفض تكاليف التسويات، فضلاً عن دعم ظهور فئات جديدة من الأصول الاستثمارية الرقمية.

البُعد الرابع: المستشارون الآليون والذكاء الاصطناعي، وهي أنظمة تعتمد على الخوارزميات المتقدمة والذكاء الاصطناعي لتقديم استشارات استثمارية مخصّصة للعملاء بتكلفة منخفضة وبدرجة عالية من الدقة. وقد أحدثت هذه الأنظمة تحولاً في صناعة إدارة الأصول، إذ أتاحت للمستثمرين الأفراد الوصول إلى خدمات استشارية كانت حكراً على الشرائح ذات الملاة العالية، مما يرفع من كفاءة قراراتهم الاستثمارية.

البُعد الخامس: تحليلات البيانات الضخمة (Big Data Analytics) ، وتتمثّل في توظيف تقنيات معالجة كميات هائلة من البيانات المالية وغير المالية لاستخلاص أنماط ورؤى تُدعم اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية. وتُتيح هذه التحليلات للمؤسسات المالية تقييم المخاطر بشكل أكثر دقة، والتنبؤ باتجاهات السوق، وتحسين تخصيص الموارد المالية بما يُعزّز كفاءة الاستثمار.

وتتكامل هذه الأبعاد الخمسة فيما بينها لتُشكّل منظومة متكاملة للتكنولوجيا المالية، تُغطّي مختلف جوانب الخدمات المالية الحديثة، وتُسهم مجتمعةً في إعادة تشكيل بيئة الاستثمار ورفع كفاءتها.

خامساً: الدراسات السابقة المرتبطة بالتكنولوجيا المالية

الدراسات العربية:

دراسة غانم وصبح ووهدان (2025) بعنوان "دور التكنولوجيا المالية في تحسين جودة الخدمات المصرفية"، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التكنولوجيا المالية بأبعادها (المدفوعات الرقمية، المستشارون الآليون،

تحليلات البيانات، سلسلة الكتل) على جودة الخدمات المصرفية في القطاع المصرفي المصري. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكوّنت العينة من (٣٨٠) مفردة من العاملين والعملاء في البنوك التجارية. وتوصّلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي معنوي لأبعاد التكنولوجيا المالية على جودة الخدمات المصرفية، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية للبنوك وتأهيل الكوادر البشرية للتعامل مع التقنيات الحديثة.

دراسة محمد ومحمد (2025) بعنوان "دور التكنولوجيا المالية في تعزيز وابتكار الخدمات المالية المصرفية"، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التكنولوجيا المالية بأبعادها (المدفوعات الإلكترونية، الإقراض الرقمي، العملات الرقمية) في تعزيز وابتكار الخدمات المالية المصرفية في الجامعات العراقية ورابطة المصارف. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكوّنت العينة من (١٥٠) مفردة من الأكاديميين والعاملين في المصارف. وتوصّلت النتائج إلى وجود دور إيجابي للتكنولوجيا المالية في تعزيز الابتكار المصرفي، وأوصت الدراسة بضرورة تبني المصارف العراقية لاستراتيجيات شاملة للتحويل الرقمي.

دراسة محمد (2024) بعنوان "دور التكنولوجيا المالية في تعزيز المرونة الاقتصادية لمواجهة الأزمات"، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التكنولوجيا المالية بأبعادها المختلفة في تعزيز المرونة الاقتصادية في مواجهة الأزمات الاقتصادية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي معتمدةً على البيانات الثانوية، وتكوّنت عيّنة الدراسة من مجموعة من الاقتصادات الناشئة. وتوصّلت النتائج إلى أن التكنولوجيا المالية تُسهم بشكل فعال في تعزيز المرونة الاقتصادية وتخفيف آثار الأزمات، وأوصت الدراسة بضرورة دمج التكنولوجيا المالية ضمن استراتيجيات الاستجابة الوطنية للأزمات.

الدراسات الأجنبية:

دراسة Zeidy (2022) بعنوان "دور التكنولوجيا المالية في تغيير الصناعة المالية وزيادة الكفاءة في الاقتصاد"، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التكنولوجيا المالية بأبعادها (المدفوعات الرقمية، الإقراض الرقمي، العملات الرقمية، البيانات الضخمة) في تغيير الصناعة المالية ورفع الكفاءة الاقتصادية في دول الكوميسا. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكوّنت العينة من مجموعة من الدول الأعضاء في

تجمع الكوميسا. وتوصلت النتائج إلى أن التكنولوجيا المالية تُحدث تحولات جوهرية في الصناعة المالية وتسهم في رفع كفاءة الاقتصاد، وأوصت الدراسة بتطوير الأطر التنظيمية الملائمة لدعم انتشار التكنولوجيا المالية.

دراسة **Wu و Bai و Chen (2023)** بعنوان “كيف يؤثر تطوير التكنولوجيا المالية على الكفاءة المالية؟ دليل من الصين”، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التكنولوجيا المالية بأبعادها (المدفوعات، الإقراض، الاستثمار الرقمي) على الكفاءة المالية في الصين. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي القياسي، وتكونت العينة من بيانات (٣١) مقاطعة صينية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٠). وتوصلت النتائج إلى وجود أثر إيجابي معنوي للتكنولوجيا المالية على الكفاءة المالية، وأوصت الدراسة بتعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية.

دراسة **Sajid و Ayub و Malik و Ellahi (2023)** بعنوان “دور التكنولوجيا المالية في تحمل المخاطر المصرفية: الدور الوسيط للكفاءة التشغيلية للبنك”، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التكنولوجيا المالية على تحمل المخاطر المصرفية مع اختبار الدور الوسيط للكفاءة التشغيلية. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي، وتكونت العينة من مجموعة من البنوك في الأسواق الناشئة. وتوصلت النتائج إلى أن التكنولوجيا المالية تؤثر إيجابياً على قدرة البنوك على تحمل المخاطر عبر تحسين الكفاءة التشغيلية، وأوصت الدراسة بضرورة تبني البنوك لاستراتيجيات متكاملة للتحويل الرقمي.

2.3. المتغير التابع: كفاءة الاستثمار

تمهيد

تعد كفاءة الاستثمار من أهم المفاهيم التي حظيت باهتمام واسع في أدبيات المالية والاقتصاد، إذ تمثل المعيار الحقيقي لجودة القرارات الاستثمارية داخل المؤسسات وعلى مستوى الاقتصاد الكلي. فالاستثمار لا يُقاس بحجمه فحسب، بل بمدى قدرته على تحقيق العوائد المستهدفة بأقل قدر من الموارد وأدنى مستوى من المخاطر. وقد أشار محمد (2024) إلى أن كفاءة الاستثمار تعكس مدى قدرة المؤسسات على تخصيص مواردها المالية بالشكل الأمثل، وتجنب مشكلتي فرط الاستثمار ونقص الاستثمار اللتين تُشكلان تحدياً حقيقياً أمام تحقيق القيمة السوقية للمؤسسات.

أولاً: مفهوم كفاءة الاستثمار

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم كفاءة الاستثمار. فيُعرّفها محمد (2024) بأنها قدرة المنشأة على توجيه مواردها المالية نحو المشاريع الاستثمارية ذات صافي القيمة الحالية الموجب، مع تجنب الاستثمار في المشاريع ذات صافي القيمة الحالية السالب، بما يُحقّق التوازن الأمثل بين العائد والمخاطرة. ويُشير الجهني (2025) إلى أن كفاءة الاستثمار تتحقّق حين توجّه الموارد المالية والاقتصادية نحو استخداماتها الأكثر إنتاجية، بما يُسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي.

كما يُعرّفها Lv و Xiong (2022) بأنها الحالة التي تُنفَّذ فيها القرارات الاستثمارية بناءً على معلومات دقيقة وشاملة، بحيث تتوافق مستويات الاستثمار الفعلية مع المستويات المثلى التي تتحدّد وفق فرص النمو المتاحة للمنشأة. ويُضيف Sun و Zhang (2023) أن كفاءة الاستثمار تُعبّر عن القدرة على تجاوز مشكلتي القيود التمويلية والصراعات الوكالية، بحيث يتمكن المستثمرون والمديرون من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة تُعظّم قيمة المنشأة على المدى الطويل.

ثانياً: أهمية كفاءة الاستثمار

تتبع أهمية كفاءة الاستثمار من كونها المحدّد الرئيسي لنجاح المؤسسات وتنافسيتها في بيئة أعمال شديدة التعقيد، فضلاً عن دورها المحوري في تعزيز النمو الاقتصادي على المستوى الكلي. فالاستثمار الكفء يُعدّ قاطرة التنمية وأداتها الأهم في تحقيق التراكم الرأسمالي وتوسيع الطاقة الإنتاجية.

ويُشير محمد (2024) إلى أن أهمية كفاءة الاستثمار تتجلى في عدة جوانب، أبرزها: أولاً، أنها تُعزّز القيمة السوقية للمنشأة من خلال تحقيق عوائد مجدية على رأس المال المستثمر؛ وثانياً، أنها تُقلّل من ظاهرة إهدار الموارد المالية في مشاريع غير مربحة؛ وثالثاً، أنها تُحسّن من الملاءة المالية للمنشأة وتُعزّز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

ويرى الجهني (2025) أن أهمية كفاءة الاستثمار تتمثّل في: أولاً، دعم النمو الاقتصادي الوطني عبر توجيه الموارد نحو القطاعات ذات الإنتاجية العالية؛ وثانياً، جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر توفير بيئة

استثمارية جاذبة وعوائد تنافسية؛ وثالثاً، خلق فرص العمل ورفع مستوى المعيشة نتيجة توسّع النشاط الاقتصادي. كما يُضيف قدور وعزوز (2021) أن كفاءة الاستثمار تُعدّ ركيزة للتمويل المستدام، إذ إن توجيه الموارد نحو الاستثمارات المسؤولة بيئياً واجتماعياً يُحقّق مكاسب طويلة الأجل للاقتصاد والمجتمع.

ومن جانب آخر، يُؤكّد Lv و Xiong (2022) أن كفاءة الاستثمار تُسهم في: تقليل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وتحسين حوكمة الشركات، ورفع جودة القرارات المالية، ودعم استقرار الأسواق المالية. ويُشير Huang (2022) إلى أن أهمية كفاءة الاستثمار تظهر بشكل خاص في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إذ تُعاني هذه المنشآت من قيود تمويلية حادة تجعل من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة أمراً بالغ الحيوية لاستمراريتها ونموّها.

ثالثاً: أهداف كفاءة الاستثمار

تسعى كفاءة الاستثمار إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية على المستويين الجزئي والكلي. ويُشير محمد (2024) إلى أن كفاءة الاستثمار تستهدف: أولاً، تعظيم القيمة السوقية للمنشأة من خلال اختيار المشاريع الأكثر جدوى؛ وثانياً، الحدّ من ظاهريّ فرط الاستثمار ونقص الاستثمار اللتين تُؤدّيان إلى تراجع الأداء المالي؛ وثالثاً، تحسين التدفّقات النقدية الحرة وتوظيفها بشكل مثمر.

كما يُشير الجهني (2025) إلى أن أهداف كفاءة الاستثمار تتمثّل في: أولاً، تحقيق النمو الاقتصادي المستدام عبر تخصيص أمثل للموارد؛ وثانياً، رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في مواجهة التحديات العالمية؛ وثالثاً، تنويع مصادر الدخل والحدّ من الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد؛ ورابعاً، دعم استراتيجيات التنمية طويلة الأجل التي تتبنّاها الدولة.

ويرى Sun و Zhang (2023) أن كفاءة الاستثمار تسعى إلى: أولاً، تجاوز القيود التمويلية التي تُعيق نمو المؤسسات؛ وثانياً، تقليل الصراعات الوكالية بين الملاك والمديرين؛ وثالثاً، تحسين آليات اتخاذ القرار الاستثماري عبر توفير معلومات دقيقة وشفافة. ويُضيف Priyadarshi وآخرون (2024) أن من أبرز أهداف كفاءة

الاستثمار تعزيز رشد القرارات الاستثمارية للمستثمرين في سوق رأس المال، وتحسين توزيع المخاطر عبر بناء محافظ استثمارية متنوعة ومدروسة.

رابعاً: أبعاد كفاءة الاستثمار

تم تحديد أبعاد كفاءة الاستثمار في الدراسة الحالية بناءً على ما ورد في دراسة Lv و (2022) Xiong ودراسة Huang (2022) ودراسة محمد (2024)، وذلك في ثلاثة أبعاد رئيسية تُغطّي جوانب كفاءة الاستثمار في المؤسسات، وهي: تجنّب فرط الاستثمار، وتجنّب نقص الاستثمار، وجودة القرار الاستثماري.

البُعد الأول: تجنّب فرط الاستثمار (Over-Investment) ، ويُقصد به تقادي توجيه موارد مالية تفوق الحاجة الفعلية للمشاريع، أو الاستثمار في مشاريع ذات صافي قيمة حالية سالبة. ويُعدّ فرط الاستثمار من أبرز مظاهر عدم الكفاءة الاستثمارية، إذ يُؤدّي إلى إهدار الموارد وتراجع العوائد على رأس المال المستثمر. وترتبط ظاهرة فرط الاستثمار غالباً بالصراعات الوكالية، حيث يميل المديرون إلى التوسّع في الاستثمارات لتحقيق مكاسب شخصية على حساب مصالح الملاك. ويتطلّب تجنّب فرط الاستثمار وجود حوكمة رشيدة، ومعلومات دقيقة، وآليات رقابية فعّالة.

البُعد الثاني: تجنّب نقص الاستثمار (Under-Investment) ، ويُقصد به تقادي تقويت فرص استثمارية مجدية اقتصادياً بسبب القيود التمويلية أو التحفّظ المفرط من قبل الإدارة. وتُعدّ ظاهرة نقص الاستثمار مشكلة حقيقية تُواجه كثيراً من المنشآت، خاصةً الصغيرة والمتوسطة، وتؤدي إلى تراجع فرص النمو وضياع الميزة التنافسية. وترتبط هذه الظاهرة عادةً بعدم تماثل المعلومات بين المنشأة ومصادر التمويل، وبضعف قدرة المنشأة على الوصول إلى التمويل بتكلفة مناسبة.

البُعد الثالث: جودة القرار الاستثماري، ويُشير إلى مدى دقة القرارات الاستثمارية وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها. وتتوقّف جودة القرار الاستثماري على عدة عوامل، منها: توافر المعلومات المالية وغير المالية اللازمة، وكفاءة أدوات التحليل المستخدمة، وخبرة متّخذي القرار، ودرجة الشفافية في السوق. وتسهم التكنولوجيا

المالية بشكل مباشر في رفع جودة القرارات الاستثمارية عبر توفير التحليلات المتقدمة والمستشارين الآليين والبيانات الآنية.

وتتكامل هذه الأبعاد الثلاثة لتُشكّل منظومة متكاملة لكفاءة الاستثمار، بحيث لا يُمكن الحديث عن استثمار كفاء دون تحقيق التوازن بين تجنب الإفراط والتقصير في الاستثمار، مع ضمان جودة عالية للقرار الاستثماري.

خامساً: الدراسات السابقة المرتبطة بكفاءة الاستثمار (باللغة العربية)

دراسة محمد، أمجد حسن عبدالرحمن (2024) بعنوان "تأثير التدفق النقدي الحر على كفاءة الاستثمار: تحليل الدور الوسيط لنسبة تغطية الفائدة: دراسة تطبيقية على قطاع العقارات والمقاولات والإنشاءات الهندسية"، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التدفق النقدي الحر بأبعاده على كفاءة الاستثمار بأبعادها (فرط الاستثمار، نقص الاستثمار) في قطاع العقارات والمقاولات والإنشاءات الهندسية في مصر، مع اختبار الدور الوسيط لنسبة تغطية الفائدة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي القياسي، وتكوّنت العينة من مجموعة من الشركات المُقيّدة في البورصة المصرية خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٢). وتوصّلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر معنوي للتدفق النقدي الحر على كفاءة الاستثمار، وأن نسبة تغطية الفائدة تلعب دوراً وسيطاً في هذه العلاقة، وأوصت الدراسة بضرورة تحسين إدارة التدفقات النقدية للشركات لتعزيز كفاءتها الاستثمارية.

دراسة الجهني، إبراهيم بن سالم (2025) بعنوان "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الاقتصاد السعودي: دراسة تحليلية"، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الاستثمار الأجنبي المباشر بأبعاده (حجم الاستثمار، توزيعه القطاعي، كفاءته) في تعزيز النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي، وتكوّنت العينة من بيانات الاقتصاد السعودي خلال فترة زمنية ممتدة. وتوصّلت النتائج إلى وجود أثر إيجابي معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر الكفاء على النمو الاقتصادي السعودي، وأوصت الدراسة بضرورة تحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز عوامل جذب الاستثمار الأجنبي في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠.

دراسة قدور وعزوز (2021) بعنوان “الاستثمار في الطاقات المتجددة كأداة لتعزيز التمويل المستدام: عرض التجربة الإماراتية مع الإشارة إلى حالة الجزائر”، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الاستثمار في الطاقات المتجددة بأبعاده (الاستثمار في الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة الحيوية) في تعزيز التمويل المستدام في دولة الإمارات مع الإشارة إلى الحالة الجزائرية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، وتكوّنت العينة من بيانات دولتي الإمارات والجزائر. وتوصّلت النتائج إلى أن كفاءة توجيه الاستثمارات نحو قطاع الطاقات المتجددة تُعدّ ركيزة للتمويل المستدام والتنمية الاقتصادية، وأوصت الدراسة بضرورة تبني الدول العربية استراتيجيات واضحة لتعزيز الاستثمار في الطاقات المتجددة.

دراسة محمد، محمد متولي (2024) بعنوان “دور التكنولوجيا المالية في تعزيز المرونة الاقتصادية لمواجهة الأزمات”، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التكنولوجيا المالية في تعزيز كفاءة الاستثمار والمرونة الاقتصادية بأبعادها (المرونة المالية، الاستدامة، القدرة على التكيف) في مواجهة الأزمات. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكوّنت العينة من مجموعة من الاقتصادات الناشئة. وتوصّلت النتائج إلى أن التكنولوجيا المالية تُسهم في رفع كفاءة الاستثمار وتعزيز المرونة الاقتصادية، وأوصت الدراسة بضرورة دمج التكنولوجيا المالية ضمن الاستراتيجيات الاستثمارية الوطنية.

دراسة غانم وصبح ووهدان (2025) بعنوان “دور التكنولوجيا المالية في تحسين جودة الخدمات المصرفية”، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التكنولوجيا المالية بأبعادها المختلفة على جودة الخدمات المصرفية وانعكاسها على كفاءة القرارات الاستثمارية للعملاء في القطاع المصرفي المصري. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكوّنت العينة من (٣٨٠) مفردة. وتوصّلت النتائج إلى وجود أثر إيجابي معنوي للتكنولوجيا المالية على جودة الخدمات المصرفية وعلى كفاءة الاستثمار للعملاء، وأوصت الدراسة بتعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية للبنوك.

دراسة محمد ومحمد (2025) بعنوان “دور التكنولوجيا المالية في تعزيز وابتكار الخدمات المالية المصرفية”، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التكنولوجيا المالية بأبعادها في تعزيز وابتكار الخدمات المالية المصرفية وأثرها على كفاءة الاستثمار في الجامعات العراقية ورابطة المصارف. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي

التحليلي، وتكوّنت العينة من (١٥٠) مفردة. وتوصّلت النتائج إلى وجود أثر إيجابي للتكنولوجيا المالية على كفاءة القرارات المالية والاستثمارية، وأوصت الدراسة بتبني استراتيجيات شاملة للتحويل الرقمي.

2.4. العلاقة بين المتغير المستقل (التكنولوجيا المالية) والمتغير التابع (كفاءة الاستثمار)

تمثّل العلاقة بين التكنولوجيا المالية وكفاءة الاستثمار واحدة من أبرز العلاقات التي حظيت باهتمام الباحثين في العقد الأخير، نظراً لما أحدثته التكنولوجيا المالية من تحولات جذرية في بيئة الاستثمار وأدوات اتخاذ القرار المالي. وتتسم هذه العلاقة بأنها علاقة تأثير مباشر وغير مباشر، إذ تعمل التكنولوجيا المالية على تعزيز كفاءة الاستثمار عبر قنوات متعددة تشمل تحسين جودة المعلومات، وتقليل عدم تماثل المعلومات، وخفض تكاليف المعاملات، وتوفير أدوات تحليلية متقدمة تُدعم اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

فمن جهة أولى، تُسهم التكنولوجيا المالية في تحسين كفاءة الاستثمار من خلال معالجة إحدى أبرز مشكلات الأسواق المالية، وهي مشكلة عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والمنشآت. فقد أشار Lv و Xiong (2022) في دراستهما على السوق الصيني إلى أن التكنولوجيا المالية تُوفّر منصات معلوماتية شاملة تُتيح للمستثمرين الوصول إلى بيانات دقيقة وآنية حول أداء المنشآت وفرص الاستثمار المتاحة، مما يُقلّل من ظاهرة عدم تماثل المعلومات ويُعزّز رشد القرارات الاستثمارية. كما تُساعد تحليلات البيانات الضخمة في الكشف المبكر عن الفرص والمخاطر، بما يُحسّن من كفاءة تخصيص الموارد.

ومن جهة ثانية، تلعب التكنولوجيا المالية دوراً محورياً في تخفيف القيود التمويلية التي تُواجه المنشآت، وخاصةً الصغيرة والمتوسطة منها، والتي تُمثّل إحدى أهم أسباب ظاهرة نقص الاستثمار. وقد أوضح Huang (2022) في دراسته على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الصينية أن التكنولوجيا المالية تُتيح لهذه المنشآت الوصول إلى مصادر تمويل بديلة عبر منصات التمويل الجماعي والإقراض الرقمي، مما يُقلّل من اعتمادها على القنوات المصرفية التقليدية ذات الشروط المتشددة، ويُمكنها من اقتناص الفرص الاستثمارية المجدية التي كانت لتفوت عليها في غياب هذه الأدوات.

ومن جهة ثالثة، تُسهم التكنولوجيا المالية في الحدّ من ظاهرة فرط الاستثمار، وذلك عبر تعزيز آليات الحوكمة وتوفير أدوات رقابية أكثر فاعلية. فقد أشار Sun و (2023) Zhang إلى أن التكنولوجيا المالية تُقلّل من الصراعات الوكالية بين المديرين والملاك من خلال زيادة الشفافية وتوفير المعلومات الآنية عن قرارات الاستثمار وأدائها، مما يُقيّد الميول الانتهازية للمديرين ويوجّه الاستثمارات نحو المشاريع الأكثر جدوى فقط.

ومن جهة رابعة، تُسهم أبعاد التكنولوجيا المالية المختلفة في رفع جودة القرارات الاستثمارية بشكل مباشر. فالمستشارون الآليون والذكاء الاصطناعي يُقدّمون توصيات استثمارية مخصّصة مبنية على تحليل عميق للبيانات، مما يرفع من دقة القرارات ويُقلّل من الأخطاء البشرية. كما أشار Priyadarshi وآخرون (2024) إلى أن تطبيقات التكنولوجيا المالية تُمكن المستثمرين في سوق رأس المال من بناء محافظ استثمارية أكثر تنوعاً وكفاءة، عبر توفير أدوات تحليل متقدمة وواجهات سهلة الاستخدام.

ومن جهة خامسة، تُوفّر تقنية سلسلة الكتل والعملات الرقمية بيئة استثمارية أكثر شفافية وأماناً، إذ تُسجّل جميع المعاملات بشكل موزّع لا يُمكن التلاعب به، مما يُعزّز ثقة المستثمرين ويُقلّل من مخاطر الاحتيال. كما أن المدفوعات الرقمية تُخفّض من تكاليف المعاملات وتُسرّع من تنفيذ القرارات الاستثمارية، مما يرفع من الكفاءة التشغيلية للاستثمار.

ويؤكّد Wu و Bai و (2023) Chen في دراستهم أن هناك علاقة إيجابية ومعنوية بين تطوير التكنولوجيا المالية والكفاءة المالية بشكل عام، بما في ذلك كفاءة الاستثمار. وقد أظهرت نتائجهم أن المناطق التي شهدت تطوراً أكبر في التكنولوجيا المالية حقّقت مستويات أعلى من كفاءة تخصيص الموارد المالية والاستثمارية.

وفي السياق السعودي على وجه الخصوص، تكتسب هذه العلاقة أهمية بالغة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تُوليّ التحول الرقمي والاستثمار الكفاء اهتماماً محورياً. فقد أشار الجهني (2025) إلى أن تحسين كفاءة الاستثمار في الاقتصاد السعودي يُعدّ من أبرز مستهدفات الرؤية، ويتطلّب توظيف التقنيات المالية الحديثة لجذب الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات الاستراتيجية.

وعليه، يمكن القول إن العلاقة بين التكنولوجيا المالية وكفاءة الاستثمار هي علاقة تفاعلية وتكاملية، تعمل فيها التكنولوجيا المالية بأبعادها المختلفة (المدفوعات الرقمية، منصات التمويل الجماعي، سلسلة الكتل والعملات الرقمية، المستشارون الآليون والذكاء الاصطناعي، تحليلات البيانات الضخمة) على تعزيز كفاءة الاستثمار (تجنب فرط الاستثمار، تجنب نقص الاستثمار، جودة القرار الاستثماري) عبر قنوات معلوماتية وتمويلية وحوكومية متعددة، بما يُسهم في تعظيم القيمة الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلي.

2.5. الخاتمة

استعرض هذا الفصل الإطار النظري والدراسات السابقة المرتبطة بمتغيري الدراسة، وهما التكنولوجيا المالية بوصفها المتغير المستقل، وكفاءة الاستثمار بوصفها المتغير التابع. وقد تناول الفصل مفهوم التكنولوجيا المالية وأهميتها وأهدافها وأبعادها الخمسة المتمثلة في المدفوعات الرقمية ومنصات التمويل الجماعي وتقنية سلسلة الكتل والعملات الرقمية والمستشارين الآليين والذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الضخمة، مع استعراض مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية التي أكدت الدور المحوري للتكنولوجيا المالية في إعادة تشكيل الصناعة المالية ورفع كفاءتها.

كما تناول الفصل مفهوم كفاءة الاستثمار وأهميتها وأهدافها وأبعادها الثلاثة المتمثلة في تجنب فرط الاستثمار وتجنب نقص الاستثمار وجودة القرار الاستثماري، مع استعراض مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت هذا المتغير من زوايا متعددة. وقد اتضح من خلال العرض أن كفاءة الاستثمار تمثل محدداً رئيسياً لنجاح المؤسسات ولنمو الاقتصاد الوطني، وأن تحقيقها يتطلب توافر معلومات دقيقة وأدوات تحليلية متقدمة وآليات حوكمة رشيدة.

كذلك تناول الفصل العلاقة بين المتغيرين، وأوضح أن التكنولوجيا المالية تؤثر إيجابياً في كفاءة الاستثمار عبر قنوات متعددة تشمل تحسين جودة المعلومات، وتخفيف القيود التمويلية، والحد من الصراعات الوكالية، ورفع جودة القرارات الاستثمارية. وتتفق الدراسات السابقة، عربية وأجنبية، على أن ثمة علاقة إيجابية ومعنوية بين تطور التكنولوجيا المالية وكفاءة الاستثمار، وأن هذه العلاقة تكتسب أهمية خاصة في الاقتصادات الناشئة والدول التي تشهد تحولات رقمية متسارعة كالمملكة العربية السعودية.

وَيُؤَمِّدُ هَذَا الْفَصْلَ الطَّرِيقَ لِلْفُصُولِ التَّالِيَةِ مِنَ الدِّرَاسَةِ، إِذْ يُؤَقِّرُ الْأَسَاسَ النَّظَرِيَّ وَالْمَرْجِعِي الَّذِي سَتَسْتَنِدُ إِلَيْهِ الدِّرَاسَةُ الْمِيدَانِيَّةُ فِي اخْتِبَارِ الْعِلَاقَةِ بَيْنَ أَبْعَادِ التَّكْنُولُوجِيَا الْمَالِيَّةِ وَكِفَاءَةِ الْإِسْتِثْمَارِ فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ، بِمَا يُسَهِّمُ فِي سَدِّ الْفُجُوءِ الْبَحْثِيَّةِ وَإِثْرَاءِ الْأَدْبِيَّاتِ الْعَرَبِيَّةِ فِي هَذَا الْمَجَالِ الْحَيَوِيِّ.

قائمة المراجع

غانم، هاجر مدحت عبدالحفيظ، صبح، محمود محمد عبدالهادي، و وهدان، محمد أحمد لطفي محمد. (2025). دور التكنولوجيا المالية في تحسين جودة الخدمات المصرفية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع2 ، 339 - 382. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1589792>

محمد، عدنان ياسر، و محمد، باسمه حازم. (2025). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز وابتكار الخدمات المالية المصرفية: بحث في الجامعات العراقية ورابطة المصارف. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج21، عدد خاص ، 249 - 264. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1607063>

محمد، محمد متولي علي. (2024). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز المرونة الاقتصادية لمواجهة الأزمات. مجلة النيل للعلوم التجارية والقانونية ونظم المعلومات، مج4، عدد خاص ، 1 - 13. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1524637>

غانم، هاجر مدحت عبدالحفيظ، صبح، محمود محمد عبدالهادي، و وهدان، محمد أحمد لطفي محمد. (2025). دور التكنولوجيا المالية في تحسين جودة الخدمات المصرفية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع2 ، 339 - 382. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1589792>

الجهني، إبراهيم بن سالم بن سليمان الحبشي. (2025). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو اقتصادي السعودي: دراسة تحليلية. مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، ع10، الإصدار 3 ، 933 - 996. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1631376>

قدور، فطيمة زهرة، و عزوز، علي صلاح الدين. (2021). الاستثمار في الطاقات المتجددة كأداة لتعزيز التمويل المستدام: عرض التجربة الإماراتية مع الإشارة إلى حالة الجزائر. مجلة الاقتصاد والمالية، مج7، ع2 ، 152 - 170. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1678133>

محمد، أمجد حسن عبدالرحمن. (2024). تأثير التدفق النقدي الحر على كفاءة الاستثمار: تحليل الدور الوسيط لنسبة تغطية الفائدة: دراسة تطبيقية على قطاع العقارات والمقاولات والإنشاءات الهندسية. الفكر المحاسبي، مج28، ع2، 165 - 208. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1479547>

Ly, P., & Xiong, H. (2022). Can FinTech improve corporate investment efficiency? Evidence from China. *Research in International Business and Finance*, 60, 101571.

Huang, S. (2022). Does FinTech improve the investment efficiency of enterprises? Evidence from China's small and medium-sized enterprises. *Economic Analysis and Policy*, 74, 571-586

Li, X., & Wang, K. H. (2025). Does investment in fintech assets enhance performance in China's financial sector? Evidence from multiple investment strategies. *Electronic Commerce Research*, 1-40.

Zeidy, I. A. (2022). The role of financial technology (FINTECH) in changing financial industry and increasing efficiency in the economy. *COMESA Monetary Institute*, 4(1), 50-66.

Wu, Y. H., Bai, L., & Chen, X. (2023). How does the development of fintech affect financial efficiency? Evidence from China. *Economic research-Ekonomska istraživanja*, 36.(2)

Sajid, R., Ayub, H., Malik, B. F., & Ellahi, A. (2023). The role of fintech on bank risk-taking: mediating role of bank's operating efficiency. *Human Behavior and Emerging Technologies*, 2023(1), 7059307

Huang, S. (2022). Does FinTech improve the investment efficiency of enterprises? Evidence from China's small and medium-sized enterprises. *Economic Analysis and Policy*, 74, 571-586.

Sun, R., & Zhang, B. (2023). Can fintech make corporate investments more efficient? A study on financing constraints and agency conflicts. *Economic research-Ekonomska istraživanja*, 36(3), 2185795

Priyadarshi, A., Singh, P., Prasad Dawadi, P., Kumar Dixit, A., & Prasad, D. (2024). Role of FinTech apps in increasing investment decisions: A study on the capital market. Available at SSRN 4897118.

Zeidy, I. A. (2022). The role of financial technology (FINTECH) in changing financial industry and increasing efficiency in the economy. COMESA Monetary Institute, 4(1), 50-66.

Zeidy, I. A. (2022). The role of financial technology (FINTECH) in changing financial industry and increasing efficiency in the economy. COMESA Monetary Institute, 4(1), 50-66.

Alalmaee, H. (2026). The impact of fintech investment on economic growth. Cogent Economics & Finance, 14(1), 2614002.